

فصل في علم النفس  
 الباب الرابع في صورة الادلة  
 فصل القياس الاستنتاجي  
 فصل الاستدلال القياسي  
 وكل من الاثر في العلم والشرع

فصل في القياس الاستدلال  
 اما الشكل الاول  
 فصوره الناجمة اربعة  
 ودلائل الشكل الثاني فثلاثة  
 واما الشكل الثالث

حاشية  
 مقدمة فيها محتاجات  
 البحث الاول في العلم  
 تقسيم العلم الى نظري وتطبيقي  
 وكل منهما التامير به في النظر  
 هذه رسالة نفيسة مرغوبة \* ومتن متين مقبولة \* ومسموعة بالبرهان  
 في فن المنطق \* للعالم المحقق \* والفاضل المدقق \* والمرحوم  
 ابراهيم افندي الشهير بكنبوي \* عليه رحمة من ربه الملك القوي \*  
 ١ موضوعات المعاملات وغايتها  
 ٢ البعث الثاني في الدلالة  
 ٣ تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب  
 ٤ تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والكنائس والمجاز  
 ٥ تقسيم المقادير الى المشترك والمفرد  
 ٦ الباب الاول في المعاني للمفردة فصل في الكليات والجزئيات  
 في انقسام الاربع بين الكليات بحسب الصديق والمحمول  
 معارف نظارت عليه سنك ٨٩٠ نومردلي ومفصلا من سديد  
 ٧ في انقسام الاربع بين الكليات بحسب الصديق والتحقق  
 ٨ فصل في الثاني والعرض  
 ٩ فصل في الكلمات الخمسة  
 ١٠ فصل في انقسام الذاتيات  
 ١١ فصل في انقسام العرضيات  
 ١٢ الباب الثاني في قول اشارع  
 ١٣ فصل في اشتمال جميع اقسام القومين  
 ١٤ الباب الثالث في القضايا واماكمها فصل القضية  
 ١٤ فالقضية قول  
 ١٤ فان مكمل فيها بوقوع سبوت شر  
 ١٤ والحاكم عليه نقدا (مطبوعة عثمانية)  
 ١٤ والشرطة ان مكمل فيها  
 ١٤ او بوقوع القضايا احدها  
 ١٤ وكل من اعملية والمنصالة والمقابلة  
 ١٥ فقد ظهروا ان اقتران كل قضية  
 فصل في اعملية  
 فصل في اعملية  
 فصل في اعملية  
 فصل في اعملية  
 فصل في اعملية

برهان كنبوى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتاح الابواب \* واجناس مدائح تالية  
ركبت موجهة لذلك الجنباب \* المتزك كنه ذاته عن حدود مدارك  
الالباب \* المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا ارتياب \*  
على ان عم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب \* وخص الانسان  
بنعماء منتشرة سببا بالمنطق الفصيح في كل باب \* فسبحان من ردت الافكار  
والمحابر عن غرائب ملكه وملكوته \* وارتدت الابصار والبصائر الى  
بدئها في عجائب عظمته وجبروته \* واصناف صلوات مرتبة بيد التجليل  
والانتخاب \* محتوية على كليات الاخلاص وافراد الآداب \* على  
من عرف حقائق الحق ورقع موجبات الاحتجاب \* وميز حدود  
حدائقها بخواص البيان وقصل الخطاب \* لمانه المتوسط بيننا وبين نتائج  
ام الكتاب \* بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب \* وبراہین قاصمة  
لظهور مغالطات مصانع الخطباء \* وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجالات  
الخيلاء \* وعلى آله واصحابه الذين عرفتوا كليات احكامه الحسنة الموصلة  
الى رب الارباب \* وشرحوا اقواله بينات تتمثل لها صور الصواب من وراء

قوله احكامه

حجاب \* حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات المحمولات \*  
المشروطة بمداومة الاتصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال باشراف  
الممكنات \* فنحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب \*  
وقدحوا في جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب \* اذبنوا  
لوازمها الخفية بمصاييح مقدّمة دائمة بانوار اليقين \* وعدلوا في تحصيل  
نظر يأتها الموجهة الى ضروريات الدين \* فيدهم مسلمات الهدى  
متحدّسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب \* وشاهدتهم المشهورات  
من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب \* وقد اطلقوا  
في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق \* وحلوا في بوادي  
المبادئ القريبة والبعيدة على جياذ التوفيق \* ماطلع على جنان الجنان  
طوال العرفان عن افق الاكتساب \* وماسطع اذعان الاذهان بمطالع  
ايقان يوجب حسن مأب (وبعد) فلما كان المنطق نطاق الافكار \*  
وبه يرتفع طباق الانظار \* وميزان عدول يشخص المضداق عن الكذاب  
ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجباب \* ويهتدى بهداه كل نظار \*  
كانه علم في رأسه تار \* فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب \* وسيد  
القوم خادهم بالاثار المستطاب \* وكان بعض المشتغلين غنبدى  
مشتغلا ذكاء \* وفي توقد ذهنه الذكي يحكى ذكاء \* قابلا للتحلى  
بجواهر الانهار الحدسية من بين الاتراب \* مائلا الى تجلى زواهر  
الانوار القدسية حين اناب \* جمعت له ولا مثاله موائد عوائد \* ونظمت  
في سلك البيان فرائد فوائد \* وربتها على مقدّمة وخسة ابواب \*  
نفعمهم الله تعالى في كل مايستل ويحباب \* وما توفيق الا بالله الجليل \*  
وهو حسي ونعم الوكيل (مقدّمة) وفيها بحثان البحث الاول ان العلم  
وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة  
الخبرية على سبيل الاذعان قصديق والاقتصور سواء كان ادراكا لغير  
النسبة او للنسبة الناقصة او التامة الانشائية او الخبرية بدون الاذعان  
وكل منهما اما بدليهي او نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول  
لتحصيل المجهول \* وقيل ترتيب امور معلومة للتأدي الى المجهول فالموصل  
الى التصور النظري يسمى معرفا وقولا شارحا واجزاؤه الكليات

٥٧  
قوله وهو ملاحظة المعقول

مقدمة وخبرها بحثان

البحث الاول في تعريف العلم

نقسم العلم الى الصور والصور

كل منهما اما بدليهي او نظري

٥٨  
قوله واجزاؤه

الحس المعلومة بذاهة واكتسابا والموصل الى التصديق النظرى يسمى  
 دليلا وجهة واجزائه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ فى كل  
 من الاكتسابين فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث  
 اتصال حاصم عن الخطأ وهو المنطق فهو موضوعه المعلومات وغايته العصمة  
 عن الخطأ فى الافكار \* البحث الثانى ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل  
 من فهمه فهم شيء آخر فالشيء الاول يسمى دالا والثانى مذلولاً فان كان  
 الدال لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة  
 الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والافعالية ودلالة اللفظ بالوضع  
 على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق  
 وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط فى ضمن  
 دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه فى الذهن التزام كدلالة الضرب  
 على الضارب والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كنزوم  
 احدهما للآخرى \* واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء  
 معناه المطابق لفرد والا فركب والمفرد ان لم يستقل فى الدلالة على معناه  
 فاداة والا فان دل بهيئته على احد الازمنة فكلمة والاقاسم والركب ان صح  
 سكوت المتكلم عليه فقام اما خبرى ان احتمل الصدق والكذب وان شئت  
 ان لم يحتمل والافاقص وكل من المفرد والركب ان استعمل فيما وضع له  
 فى اصطلاح التخاطب حقيقة او فى لازمه مع جواز ارادته فكناية والافع  
 العلاقة المعتبرة بينه وبين المراد مجاز وبدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز  
 من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول  
 والاستعداد والسبية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها  
 فيجاز مرسل كاستعمال اليد فى النعمة والجلل فى التجربة فى معنى الانشاء  
 وبالعكس والافستارة اما فى المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال  
 الامثال المضروبة فى اشياء معانيها واما فى المفرد المصرح به فى الكلام  
 وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت فى الاسماء الجامدة والمصادر  
 ولو فى ضمن المشتقات كالاسد فى الرجل الشجاع والقتل فى الضرب  
 الشديد او تبعية ان كانت فى المشتقات والحروف كنادى فى معنى ينادى

فوضعه المعلومات وغايته

٥٦  
 قوله بحيث

البحث الثانى فى الدلالة

٥٧  
 قوله كدلالة

٥٨  
 قوله بخلاف

نقسم اللفظ الى المفرد والمركب

نقسم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز والكناية

٥٩  
 قوله وكل

٦٠  
 قوله او فى لازمه

٦١  
 قوله مجاز

٦٢  
 قوله كاستعمال



والقاتل في الضارب الشديد بتبعية استعمال أحد المصدرين في الآخر  
 وكلام الغرض في الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض في مطلق  
 الغاية وأما في المفرد المرموز إليه في الكلام بآثار لازمه للمنبه وتسمى  
 استعارة مكنية كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطق الحال حيث  
 شبه الحال بالتكلم بقرينة إثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة  
 تخيلية \* ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد  
 فترك بينهما وفي اصطلاحين بان ينقل من أحدهما إلى الآخر لمناسبة  
 بينهما فنقول ينسب إلى الناقل من العرف العام أو الخاص والاختصاص  
 وكل من هذه الثلاثة بالقياس إلى المعنى المعين ان تشخص ذلك المعنى يسمى  
 جزئيا حقيقيا أما علمنا كريد أو غيره كسماء الاشارات والافان تفاوت في  
 افرده بأولية أو أولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والافتواطا  
 كالانسان الغير المتفاوت في افراده وأما التفاوت في العوارض  
 والوصاف ولذا اشتهر أن لا تشكيك في الذوات والذاتيات \* واعلم  
 ان المعنى أيضا إما مفرد أو مركب هما معني اللفظ المفرد والمركب  
 (الباب الأول في المعاني المفردة \* فصل في الكلّي والجزئي) إذا علمت شيئا  
 يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذكك علم ومع  
 قطع النظر عن هذه الحقيقة معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر إلى  
 ذاته ان لم يحوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كريد  
 المرتئي والافكلي سواء امتنع فردة في الخارج كسريك البارئ تعالى واللاشيء  
 ويسمى كلياً فرضياً أو امكناً ولم يوجد كالعنقاء أو وجد واحد فقط مع  
 امتناع غيره كواجب الوجود أو مع امكانه كالشمس أو وجد متعدد ومحصور  
 كالكوأب السيارة أو غير محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل  
 الكلّي على جزئياته مواطاة وصدقه عليها أما في الواقع ان كانت الجزئيات  
 موجودة فيه أو في الفرض ان لم توجد إلا في مجرد الفرض \* ثم الكلّي ان  
 ثبت لافرادته في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول  
 أول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالخارج للنار والبارد للماء أو في  
 كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان الحقيقة مثل الانسان والحيوان  
 أو المقدرة مثل العنقاء وكوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة

قوله بتبعية  
 قوله وأما في المفرد

تفصيل المفرد إلى المشترك والمفرد

قوله ان لا تشكيك

الباب الأول في المعاني المفردة  
 فصل في الكلّي والجزئي

قوله بمجرد النظر

شرح

شرح

قوله مثل الزوج

٥٩  
قوله منه ما بحث  
تفصيل المعقولات الثانية

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان منه ما بحث عنه  
في المنطق مفهوم الكلّي - العارض للماهيات ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم  
الى الكليات الخمس المنطقية ومعرضه مثل الانسان والحيوان يسمى كليا  
طبيعيا منتقما الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلّي  
الطبيعي والمنطقي يسمى كليا عقليا منقسما الى الكليات الخمس العقلية فاذا  
قلنا الحيوان جنس ففهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس  
منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وهكذا البواقي ومفهوم القضية  
والقياس وغيرها من المفاهيم المبسوط عنها في المنطق ومنه ما لا بحث  
عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام مفهوم الواجب والممكن والمتع  
ولاشئ من هذه الكليات بموجود في الخارج لاستحالة الوجود  
بدون الشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير  
الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود في الخارج وهو الفرد  
المركب منه ومن الشخصيات كزيد المركب من الانسان والشخصيات  
لكنه جزء عقلي - لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود  
افراد له لان نفسه مع كونه معرضا لقابلية التكرار موجود فيه ولذا جعلوا  
الكليات واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني واما الكلّي  
المنطقي والعقلي فكما لا وجود لافئسهما في الخارج لا وجود لافرادهما  
فيه لكونها امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئي اما مادي  
ان كان جسما كزيد او جسمانيا كعوارض المحسوسة واما مجرّد كالاو واجب  
تعالى عند الكل كالعقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند  
الحكماء ولا يرسم صورة جزئية من الشئ في الذهن مالم يدرك باحدى  
الحواس الظاهرة او بالوجدان كالمعش المحسوس وجدا \* ثم الكليات  
ان كان بينهما تصادق في الواقع بالفعل كليا من الجانبين فمتساويان  
كالانسان والناطق وكذا نقيضاهما كاللا انسان واللا ناطق او من احد  
الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحیوان والانسان ونقيضاهما  
بالعكس كاللا حيوان واللا انسان او تفارق دائم كليا من الجانبين فتباينان  
كليا كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع نقيض الآخر

٥٩  
قوله كمفهوم الواجب  
٧٨  
شرح

قوله ولذا

٨٤  
شرح

قوله عند الكل

قوله عند الحكماء

وان لا يثبت له كليات  
نسب اربعة بحسب اربعة احوال

قوله ان كان

قوله بالفعل

٨٤  
قوله كالاتان والناطق

وعين الاخص المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضهما مباينة جزئية  
 هي اعم من المباينة الكلية كما في تقيض المتناقضين كالانسان والا انسان  
 ومن العموم من وجه كما في تقيض المتضادين وامثالهما وان لم يكن بينهما  
 تصادق ولا تفارق كايان بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه  
 كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وبين تقيضهما  
 مباينة جزئية هي اعم ايضا اذ بين تقيض مثل الحيوان والا انسان مباينة  
 كلية وبين تقيض مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئي الحقيقي  
 اخص مطلقا من الكلية الصديق عليه ومباين لسائر الكليات واما  
 الجزئيان فهما اما متباينان كريد وعمره واما متساويان كما اذا اشرنا  
 الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقان متساويتان  
 وهذه هي النسب الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب  
 بحسب الصدق والتحقيق باعتبار الازمان والاوزاع لا باعتبار الافراد  
 بان يقال المفهوم ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق  
 كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه  
 فتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط فاعم  
 واخص مطلقا كخضاء المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق  
 كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الازمان  
 والاوزاع فتباينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل والافاعم واخص  
 من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين  
 القضايا الا انها قد تعتبر بحسب تحققها وعدم تحققها في مادة واحدة  
 كايين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورية  
 من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد  
 مختلفة كايين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق المعتبرين  
 في نسب الاتفاقيات الخاصة ماهو بحسب الواقع المحقق اذ المعتبر فيها  
 الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة والزمومات  
 والعسديات ماهو اعم منه وبما بحسب الفرض اذ المعتبر فيها الاتصال  
 والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاها او احدها محالا والنسبة

قوله واما الجزئيان

والنسب الاربع بين الكليات بحسب

الصدق والحمل والتحقيق

قوله باعتبار

قوله وهذه

قوله وقد يكون

قوله وين

قوله بمجرد

قوله كالحدة

فصل في الثاني ظاهره

قوله او غير مميز

قوله كالشيء

قوله بالنسبة

قوله حقيقة

قوله بمعنى

بين تقيضى كل قسم منها وبين المختلفين كاسبق من غير فرق \* واعلم ان  
بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسباً اخرى بحسب  
تجويز العقل بمجرد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما  
وتسمى نسباً بحسب المفهوم بان يقال ان تصادفاً بحسب ذلك التجويز  
كلياً من الجانبين فتساويان كالحدة التام مع المحدود او من احد الجانبين  
فقط فاعم واخص مطلقاً كالحدة ناقص مع المحدود وان تفارقا كلياً  
من الجانبين فتباينان كلياً كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا  
فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشى (تنبيه)  
قد يطلق الكلى على الاعم والجزئى على الاخص ويسميان كلياً وجزئياً  
اضافين فكل جزئى حقيقى جزئى اضافى بدون العكس كفى كلى اخص  
من كلى آخر واما النسبة بين الكلى الحقيقى والاضافى فبالعكس لان الكلى  
الاضافى اخص مطلقاً من الحقيقى (فصل في الذاتى والعرضى) الكلى  
المحمول على شىء آخر كلى او جزئى ان لم يكن خارجاً عن ذاته وحقيقته  
فذاق له سواء كان عين حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزءها  
المساوى لها يميز الها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزءها الاعم  
ميز الها في الجملة كالحساس والنمى او غير مميز اصلاً كالجوهر والحيوان  
والا فعرضى له سواء كان مساوياً لها او اخص مميزاً عن جميع ماعداها  
كالضاحك بالقوة او بالفعل او اعم يميز الها في الجملة او غير مميز اصلاً كالشيء  
جميع ذلك للانسان \* ثم الذاتى المشترك بين الجزئيات ان اشتركت  
تلك الجزئيات في ذاتى آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحيوان  
بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق ايضا كالناطق  
حيث اشتركت في الحيوان ايضا والاف مشترك تام كالانسان بالنسبة الى  
افراده كالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده فكل ذاتى مميز للماهية  
في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقاً ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتى  
سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتى  
اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان \* فاعلم ان مطلوب السائل بكلمة  
ما عن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد

تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن  
الانسان طالب للحيوان الناطق وبماها او بماهم عن زيد وعمرو او مع  
بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان  
وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع  
العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل باى شىء ما يميز الذاتى  
المطلوب بكلمة ماهناك تميزا فى الجملة اما يميزه الذاتى ان قيده بقيد  
فى ذاته او يميزه العرضى ان قيده بقيد فى عرضه او المميز المطلق ان لم  
يقيده بشىء فالسائل عن زيد وحده او مع عمرو وبأى شىء هو فى ذاته  
طالب للناطق والحساس او النامى او القابل للابعاد وبأى شىء فى عرضه  
طالب لمثل الضاحك او الماشى والسائل عن زيد وهذا الفرس  
بأى شىء هما فى ذاتهما طالب للحساس او النامى او القابل وبأى شىء  
فى عرضهما طالب لمثل المتفلسف او المتبحر وقس عليه \* اعلم ان ذاتى  
الماهية الحقيقية وعرضها ما لم يكن خارجا عنها او كان خارجا عنها  
فى الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما واما ذاتى  
الماهية الاعتبارية وعرضها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وبخروجه  
عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما (فصل فى الكليات الخمس)  
قد سبق ان الكلى اما ذاتى واما عرضى فالذاتى ان كان عين الحقيقة  
الخاصة بجزئياته بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدد  
من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقى كالانسان والشمس  
ويعرف بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة  
فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية والا فان كان جزأ اعم  
من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال  
بما هو عن المتعدد من جزئياته لاعتبار الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة  
كالحيوان للانسان والجوهر للحيوان ويعرف بانه كلى مقول على  
كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو بحسب الشركة فقط وان لم  
يكن جزأ اعم كذلك بل جزأ يميزها فى الجملة بحيث لا يكون محمولا  
فى جواب ما هو بل فى جواب اى شىء هو فى ذاته فهو فصل لها

قوله الذاتى ٦٤

فصل فى الكليات الخمس

قوله ان كان ٦٤

قوله فان كان ٦٤

قوله بل جزأ ٦٤

قوله كالناطق

مساويا كان او اعم كالناطق والحساس للانسان ويعرف بانه كلي  
مقبول على الشيء في جواب اى شئ في ذاته والعرضى ان اختص  
بحقيقة واحدة من الحقائق ميّزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون  
محمولا في جواب اى شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان  
او اخص كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان والمتنفس للحيوان  
وتعرف بانها كلية مختصة بالشيء يقال عليه في جواب اى شئ في عرضه  
وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض  
عام لها كالمتنفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرف بانه كلي يقال  
على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً \* واعلم انه قد تصادق هذه  
الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فانه خاصة  
للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة  
في مفهوم الملون (فصل في اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزائه  
كانواع الجردات او مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا  
الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قد يطلق على  
النوع الحقيقي كما تقدم والكلية الاخص منه يسمى صفا كالرومي  
والزنجي وقد يطلق على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب  
ماها كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اضافيا وبين المتعين عموم من وجه  
لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان  
وصدق الحقيقي بدون الاضافي في النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس  
في الجنس المدرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماهية ان كان  
مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب  
ماها فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم التام للحيوان  
وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس  
بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا اما فصل قريب  
لها ان ميّزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق  
للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميّزها عن  
مشاركتها في الجنس البعيد فقط كالنامي للانسان والحيوان والفصل

قوله وان عم

فصل في اقسام الذاتيات

قوله كالحيوان

ايضا مقوم للماهية التي كان جزءا منها ومقسم لما فوقها من الاجناس  
 كالجنس مقوم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجنم  
 والجوهر فكل مقوم للعالي بدون العكس وكل مقسم  
 للسافل مقسم للعالي بدون العكس \* ثم الانواع تترتب نزولا من النوع  
 العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع  
 وما بينهما انواعا متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعودا من الجنس  
 القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالي كالجوهر ويسمى جنس  
 الاجناس وما بينهما اجناسا متوسطة فين الجنس والنوع الاضافي  
 عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولا تتركب  
 من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها  
 بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل في اقسام  
 العرضيات) كل من اخصا والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن  
 الماهية في احد وجوديهما الخارجي والذهني اوفى كليهما فهو عرض  
 لازم لها ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالحار للتار والثاني لازم  
 الوجود الذهني كالكلبي للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربيعة  
 والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان  
 اولا كالمالح للبحر \* ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك  
 بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل وهي ايضا اما خاصة النوع  
 كما تقدم واما خاصة الجنس كالتنفس للحيوان والتمحيض للجسم وخاصة  
 الجنس عرض عام للذاتي الاخص منه وخاصة الذاتي الاخص  
 خاصة الذاتي الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من  
 العرض العام وهو ما يعز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز للانسان  
 والحيوان وتسمى خاصة مضافة وما تقدم خاصة مطلقة \* فالعرض  
 العام قسمان مميز للماهية في الجملة وغير مميز اصلا كالشيء والممكن العام  
 الشاملين للواجب والممكن والمتنع (تنبيه) اللزوم الخارجي  
 هو امتناع انفكاكه اللازم عن وجود اللزوم في الخارج تحقيقا كلزوم  
 الحرارة للتار او تقدير اللزوم التحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع

قوله بعينه

فصل اقسام العرضيات

قوله الى جنس

قوله كالكلبي

قوله كالمالح

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة



في الخارج والازوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود  
 الملزوم في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعناء او تقدير اكلزوم  
 الجزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهاننا وان لم يكن  
 وبين اللزومين عموم من وجه تصادقهما في لوازم الماهيات  
 واقتراق الخارج في لوازم الوجود الخارجى والذهني في لوازم  
 الوجود الذهني وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو  
 المعتبر في العرض اللازم وقد يكون بين غير متصادقين مفردين كانا كلزوم  
 الحرارة للنار او مر كين كلزوم احدى القضيتين للآخرى  
 والنتيجة للدليل او مختلفين كلزوم المعرفات لتعريفاتها وعلى التقادير  
 فكل منهما ان احتاج الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوى  
 الزوايا الثلث للقائمين لأمثلث وكلزوم النتائج للدلالة الغير اليينة الانتاج  
 كالشكل الثاني والثالث كما سيحجى والا فبين كلزوم الزوجية للاربعة  
 خارجا وذهنا وقد يطلق اللزوم على اللزوم اليين بالمعنى الاخص  
 عما سبق وهو ما يكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم  
 باللزوم بينهما كلزوم المعرفات لتعريفاتها والنتائج للدلالة اليينة  
 الانتاج والطرفين للاعراض النسبية والملكات للاعدام المضافة  
 اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل  
 المعقول واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة  
 ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة  
 في المدلولات الالتزامية (الباب الثاني في قول الشارح) وهو قول  
 يكتب من تصوّره تصوّر شئ آخر اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه  
 فالقول بالكسب يسمى معرفا اسم فاعل وتعريفا والمكتسب يسمى  
 معرفا اسم مفعول فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب  
 من الجنس والفصل القريين فهو حد تام كالحيوان الناطق للانسان  
 والجوهر القابل للابعاد للجسم او ببعضها المحض كالفصل القريب  
 وحده او مع الجنس البعيد فحد ناقص كالناطق للانسان والجوهر  
 الحساس للحيوان وان لم يكن بالذاتى المحض فان كان بالخاصة مع الجنس

٦٧ قوله مفردين

٦٧ قوله على التقادير

الباب الثاني في قول الشارح

٦٧ قوله قول

٦٨ قوله من تصوّره

٦٩ قوله او ببعضها

القريب كالحيوان الضاحك للانسان او مع جميع الذاتيات كالحيوان  
 الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسما تاما اكمل من الحد التام  
 والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها او مع العرض العام وان منع  
 المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان العرض بما اخذ في التعريف  
 اما التمييز او الاطلاع على الذاتي والحق الجواز اذ العرض الاصل هو  
 التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وايضار بما يحصل به التمييز كما في  
 قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة  
 مستقيم القامة نحاك بالطبع ومن قيل الرسم الناقص التوضيح بالمثل  
 والتقسيم \* ثم التعريف مطلقا اما حقيقي ان قصده به تحصيل صورة جديدة  
 او تنهي ان قصده احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظي  
 وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه في الدلالة وايضار التعريف  
 مطلقا اما حقيقي ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف  
 الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمي ان كان كاشفا عما يفهم  
 من الاسم من غير ان يعلم وجوده في الخارج سواء كان موجودا  
 في نفسه كتعريف شيء من الاعداد والعلوم بوجوده او لم يكن موجودا  
 فيه مع امكانه كتعريف النقاء او مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين  
 وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار  
 العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومي بالانسان  
 الابيض اسميا فالنوع الحقيقي جنس اعتباري في الماهية الاعتبارية فلا  
 اشكال بمجودها على حدود الحدود \* واعلم ان المعرف مطلقا لا بد ان  
 يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه  
 نحو المجهول المطلق والتعريف يقيد علمه بوجه آخر مطلوب (فصل)  
 ويشترط في الكل كونه اجلي من المعرف ومعلوما قبله اذا كاسب علة  
 يجب تقدّمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية  
 المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما  
 يشبه النفس في اللطافة ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف  
 الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

قوله حاصلة

قوله فيكون

قوله فلا اشكال

فصل في اشتراط اعمام التعريف

٦٩ قوله كتعريف الاب

٦٩ قوله في نفس

٦٩ قوله حتى

٦٩ قوله ما يجب

٧٠ قوله لان انضمام

الباب الثالث في القضايا

فصل

فالقضية قول

فان حكم فيها بوقوع تبوت شيء

والمحكوم عليه مقدما

والشرطية ان حكم فيها

او بوقوع انفصال احدهما

وكل من الحلية والمتصلة  
والمنفصلة

في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على الابن او بالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل او لا يعلم اصلا كافي التعريفات التي تدور عليها دورا تقدي ميا في نفس الامر وشرط المتأخرون في الكل مساواته للمعترف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحدة الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحدة التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي بخلاف ما عدها وشرطوافه ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية للصحة ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الابرسوم ناقصة ولا تعدد الحدة التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث في القضايا واحكامها \* فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت واما منقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة اولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ او معقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع تبوت شيء اولا وقوعه سميت حلية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم او ليس بقائم والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا والشرطية ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية اخرى اولا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او ليس كلما كانت طالعة فالليل موجود او بوقوع انفصال احدهما عن الآخر اولا وقوعه سميت منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وكل من الحلية والمتصلة والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها

(بوقوع)

بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر أن اجزاء  
 كل قضية موجبة كانت او سالبة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة  
 التامة الخيرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب  
 واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة  
 عن الاجزاء خروج البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء  
 ولا تنفقد القضية مالم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكات اربعة تصور  
 المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور  
 المحكوم به كذلك وتصور النسبة التامة الخيرية كذلك ثم الاذعان بها  
 جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق وهذا  
 الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا  
 وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايضا وبشرط تعلقه  
 باللا وقوع يسمى سلبا واتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع  
 والسلب والاتزاع على اللا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما \* واللفظ  
 الدال على الوقوع او اللا وقوع ولو بالاتزام يسمى رابطة وهي في الحملات  
 اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد او جزؤه كما في زيد قائم ابوه  
 او خارج عنه كما في زيد هو الجسم وكادوات النفي في نحو لم يقيم زيد وليس  
 زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية  
 وفي الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما فالقضية مطلقا  
 ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والاقضية نحو  
 زيد جسم وامثاله \* واعلم ان الموضوع اما ذكرى هو ما فهم من لفظ  
 الموضوع كليا كان او جزئيا ويسمى عنوان الموضوع <sup>في الحقيقة</sup> ووصفه في الكلّي  
 والافراد المتدرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيقى هو ما قصد  
 بالحكم عليه اصاله <sup>في الحقيقة</sup> فر بما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات  
 الموضوع وكان العنوان مرأة للملاحظته نحو كل انسان او بعضه حيوان  
 وربما يتحدان فيما عداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد  
 الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلّي وذات الموضوع ماصدق عليه  
 العنوان بالفعل ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان

فقد ظهر أن اجزاء كل قضية

٧٨  
قوله واما نفس

قوله المسماة

ولا تنفقد القضية

٧٩  
قوله ثم الاذعان

وهو على اطلاقه يسمى تصديقا

وقد يطلق الايجاب والايقاع

واللفظ الدال

٨٠  
قوله اما نفس

قوله في زيد قائم

قوله ومثل

فالقضية مطلقا ان اشتملت

واعلم ان الموضوع

فر بما يختلفان

وربما يتحدان

وذات الموضوع ماصدق عليه

الذاتي عند الفارابي نقولنا كل من كوب السلطان فرس صادق بالاعتبار  
 الاول دون الثاني لا مكان ركوبه على الحمار وصدق العنوان على ذاته  
 يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الاتية يسمى  
 عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات  
 نحو الانسان كل ناطق (فصل) المحلية مطلقا موجبة كانت او سالبة  
 ان كان موضوعها الذكري جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة  
 نحو زيد او هذا عالم او ليس بعالم وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان  
 من غير أن يقصد سرايته الى ذات الموضوع سميت طبيعية وان امكن  
 سرايته في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق او كلي او ليس بنحس  
 وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ماتحته من الافراد الشخصية  
 او النوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا سميت مهمة نحو  
 الانسان في خسر او ليس في خسر والاسميت محصورة ومسورة والدال  
 على الكمية سورا اما كلية ان حكم فيها على كل فرد واما جزئية ان حكم  
 فيها على بعض الافراد فالحصوات اربع اشرفها الموجبة الكلية  
 وسورها نحو كل ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع  
 الذكري او اعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق او حيوان ثم السالبة  
 الكلية وسورها نحو لا شيء ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كليا نحو لا شيء  
 من الانسان فرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وتصدق  
 فيما عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان ثم السالبة الجزئية وسورها  
 نحو بعض ليس وليس كل وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع  
 او اعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان فكل من الكليتين اخص  
 مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف اعنى الايجاب  
 والسلب ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين  
 الجزئيتين عموم من وجه والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم  
 الكلية ولا استعمال للطبيعات في العلوم الحكيمة الباحثة عن احوال اعيان  
 الموجودات (فائدتان) احديهما ان لام التعريف في نحو قولك الانسان  
 كذا ان حملت على العهد الخارجي الشخصي كانت قضية شخصية

٧٠ قوله صادق

وصدق العنوان على ذاته يسمى

عقد الوضع

ولا يراد بالمحمول الافراد

٧١ قوله ولا يراد

فصل المحلية

٧٢ قوله من الافراد

اما كلية واما جزئية

اشرفها الموجبة

٧٣ قوله وليس

وال

٧٤ قوله والمهمة الشخصية

٧٥ قوله الباحثة

ولا استعمال للطبيعات

ان لا التفرقة

٧٦ قوله على العهد

قوله او من حيث

وثانيتها ان كلمة كل

وان حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية او من حيث  
تحققه في ضمن الافراد مطلقا كانت مهمة او في ضمن كل فرد كما هو  
الاستعراق كانت كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد  
الذهني كانت جزئية فهي على الاخيرين سور وثانيتها ان كلمة كل  
قد تستعمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة في  
الخارجيات او المقدرة في الحقيقات او من الافراد الذهنية في الذهنيات  
كما اذا اضيفت الى النكرة فيثبت تكون سورا كما سبق وقد تستعمل  
مجموعيا يراد به مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل  
الزمان اكلته فيثبت لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قوله  
مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص كانت شخصية  
او كل مجموع او بعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة  
(فصل) احملة مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجي اولا  
وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده في الخارج تحقيقا ولو في احد  
الازمنة سميت خارجية كما في كل نار حارة او تقديرا سميت حقيقية كما في  
هذا المثال وكما في كل غنقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة  
كان نارا او غنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا  
او طائرا في الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني اولا وقوعه  
لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة او تقديرا سميت  
ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الازدهان بلا فرض كقولنا  
زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية او ممتمنا  
يحتاج وجوده في الذهن الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية  
الحمسة متصورة واجتماع التقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية فقولك  
اجتماع التقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود  
المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته  
بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب التقيضين  
معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير  
وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

فصل الحامية

قوله باعتبار

قوله سواء كان

قوله واذا سلبته

سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع  
الموجود في الذهن تمقيقا او فرضا بصير في الذهن كان موجبة ذهنية  
كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر  
في موجبة كل نوع منها معتبر في سالبة ايضا ولذا وقع التناقض بينهما  
والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق ولو  
في احد الازمنة ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجي المقدّر والاعم  
من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية هو  
الوجود الذهني المحقق ولو في احد الازمنة او المفروض الغير المحقق  
فيه ابدا والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فردا  
للشئ فيدخل الخارج في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا  
في الخارجية اذ الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق  
في الواقع في الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقة  
والذهنية فال موجبات الكلّيات من الخارجية والحقيقة والذهنية كل  
منها اعم من وجه من الآخرين لصدق الكل فيما كان الموضوع  
موجودا في الخارج والذهن والحمول ثابتا في الوجودين نحو كل  
انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر  
العنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب  
السلطان فرس اذا انحصرا في الفرس وصدق الحقيقة بدونهما فيما  
كان الموضوع مقدّرا محضاً والحمول من عوارض الوجود الخارجي  
نحو كل عتقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من  
المقولات الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين نقائضها اعني السوالب  
الجزئية الخارجية والحقيقة والذهنية لصدق الكل في سلب بعض  
الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض  
الفرس ليس بانسان او ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الاذهان  
وصدق الخارجية بدون الحقيقة في سلب عوارض الوجود الخارجي  
عن الموضوع المدوم في الخارج نحو بعض العتقاء ليس بصيرا في الخارج  
وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها

٧٤ قوله كان موضوعية

٧٤ قوله فالوجود

٧٥ قوله ولذا وقع

٧٥ قوله فعل محقق

فالموجبات الكلّيات الخارجية

٧٥ قوله نحو كل

٧٥ قوله وسلب العوارض



نحو بعض العتقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الحقيقة بدون الخارجية  
 في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض  
 العتقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض  
 الوجود الخارجي عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن  
 واما الموجبات الجزئيات فالخارجية اخص مطلقا من الحقيقة وهو  
 ظاهر وتقيضها بالعكس لما سبق وكل من الخارجية والحقيقة اعم من  
 وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقها  
 بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة وبالعكس في نحو بعض الانسان  
 ممكن وكذا بين تقيضها اعني الساليتين الكليتين الخارجية والحقيقة  
 وبين تقيضها اعني السالبة الكلية الذهنية. ويظهر ذلك بالامثلة السابقة  
 في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات  
 ايضا غير مثال المركوب (فصل في العدول والتحصيل) المحلية مطلقا  
 ان كان ظرفاها وجودين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان حيوان  
 او ليس بفرس والافعدولة الموضوع او المحمول او الطرفين نحو اللاحق  
 حماد والعقرب لاعلم او اعنى وقد تنخص المحصلة بالموجبة منها وتسمى  
 السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة  
 البسيطة لفظي ومعنوي اما اللفظي فبان الغالب في العدول مثل لا وغير  
 وفي السلب مثل ليس وبتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب في  
 المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس  
 هو بقائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها واما المعنوي  
 فبان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدوى وهو ربط السلب  
 والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب الربط وايضا  
 السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقة والذهنية اعم مطلقا  
 من موجبة المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على  
 تحقق الوجود المعبر مع موضوعه في الواقع بخلاف سالبة فيصدق السالبة  
 البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع  
 في الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر  
 قوله وتقيضها

قوله وكذا بين  
 قوله ويظهر

فصل في العدول

وقد تنخص المحصلة

قوله وبتقديم

قوله يتوقف

اولا فرس وبدونها فياعده سواء امكن الموضوع ولم يوجد في الخارج  
تحقيقا نحو لاشئ من العنقاء بحجم في الخارج او لم يمكن نحو ليس شريك  
البارى تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقة مع موجبها المعدولة فيما  
امكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو  
العنقاء او الفرس ليس بكتاب او لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن  
كما في سلب العوارض الخارجية عن المحالات نحو لاشئ من الشريك  
بصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبها المعدولة فيما وجد  
الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا او تقديرا وانفك عنه المحمول فيه نحو  
الاربعة ليست بفرد او لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن  
بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من المحالات ببصير في الذهن  
او بموجود في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبها المعدولة فيما وجد  
الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا  
المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن اصلا نحو لاشئ من المعلوم المطلق  
بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد  
الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة  
ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لانا نطقا والاشيان  
ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع  
القيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون  
موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واعلم من  
الموجبة المعدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون  
المعدولة المحمول لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية  
فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم ان انا فان  
وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية  
وان توقف انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم  
(فصل) الحلية مطلقا لا بد لنسبتها الايجابية او السلبية من كيفية  
الضرورة والا ضرورية والدوام واللا دوام والفعل والامكان  
في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين في الحلية

٧٦ قوله فيما وجد

٧٧ قوله لاشئ

٧٨ قوله لكنها

٧٩ قوله انعقاد

فصل الحلية

فان لم يبين في الحلية

كيفية النسبة تسمى مطابقة كالاتمة السابقة والافوجهة وملاية البيان  
 من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة او غير  
 مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع  
 يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة  
 التامة الخيرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما في الخارج  
 تحقيقا في الخارجية او تقديرا في الحقيقية او في الذهن في الذهنية تسمى  
 ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان او ليس بقرس بالضرورة مادام  
 موجودا ولا شيء من الحالات يبصر في الخارج بالضرورة مادام معدوما  
 فيه او بضرورتها مادام وصف الموضوع فشرطة عامة اما بمعنى  
 ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف  
 ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع او ليس بساكنها  
 بالضرورة مادام كاتب اي بشرط الكتابة في ذلك الوقت او بمعنى انها  
 ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل في الضرورة  
 نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتب في المعنيين عموم من وجه  
 اذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذي له  
 مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نحو كل انسان حيوان وكل  
 منخسف مظلم او بضرورتها في وقت معين عنه الحاكم من بين اوقات  
 الموضوع فوقية مطلقة او في وقت مالم يعينه وان كان متينا في نفسه  
 فتشترط مطلقة نحو كل قمر منخسف او ليس بمضيء بالضرورة وقت  
 الحيلولة او في وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة  
 كثال الضرورية او مادام الوصف فعرفية عامة كمثال المشروطة  
 او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل ازلا وابد او في احد الازمنة ولو مرة  
 فمطلقة عامة نحو كل حيوان متفلس بالفعل او بامكانها بمعنى سلب الضرورة  
 الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان  
 العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعلم الجهات الامكان العام  
 ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية  
 بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام الذاتي وان كان اخص مطلقا

وكتب المحاضرة

فالمحاضرة

٧٩ قوله مادام

او بضرورتها

٧٩ قوله بشرط الوصف

٧٩

قوله فيما كان

او بضرورتها

قوله كل منخسف

او في وقت مالم يعينه

او بدوامها

قوله وبدوامها

٨٠

قوله ازلا وابد

او بامكانها

٨٠

قوله كل انسان

وهذه الثمانية

واعلم الجهات

من الدوام الوصفى وكل من الضرورتين الوقتين اعم من وجه من الدوامين  
واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف اعم  
من وجه من سائر الضرورات وما في جميع اوقات الذات من الضرورة  
والدوام اخص مطلقا مما في بعضها كما ان ما في وقت مخصوص اخص  
مطلقا مما في مطلق الوقت وقد قيد بالادوام الذاتي المشروطة والرفقة  
العامتان قسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك  
الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتباً لا دائماً بحسب الذات والوقتتان  
المطلقتان والمطلقة العامة قسمي وقتية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو  
كل قر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة او في وقت ما او بالفعل لادائماً  
وقد قيد المطلقة العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية في الجانب  
الموافق قسميان وجودية لاضروية وبمكنة خاصة نحو كل حيوان  
متنفس بالفعل او بالامكان العام باللاضرورة الذاتية وكثيرا ما يكتفى  
في الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان  
الخاص لان المكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طريق  
النسبة معا وهذه السبع مركبات من حكمين بسيطين متوافقين في الموضوع  
الحقيقي والمحمول والكمية من الكمية والجزئية متخالفين في الكيفية  
من الايجاب والسلب لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة  
الى ممكنة عامة موافقتين للبيضة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول  
والكمية ومخالفتين لها في الكيفية \* واعلم ان ههنا موجبات اخرى بما  
يحتاج اليها في ابواب التناقض والعكس والاختلاطات فان الحلية  
ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقتية  
او في وقت ما فمطلقة منتشرة او في بعض اوقات وصف الموضوع  
فحينية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب  
المخالف فتسمى حينية ممكنة او بسلب الضرورة في وقت معين عنه  
فممكنة وقتية او في وقت ما فممكنة دائمة وهذه السبب بسائط غير مشهورة  
وقد قيد الحينية المطلقة بالادوام الذاتي فتسمى حينية لادائمة وهذه  
مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات اخرى اذا يمكن قيد ماعدا الضرورية

وقد قيد بالادوام

والوقتتان

وقد قيد الحلية

وكثيرا ما يكتفى

وهذه السبع

قوله في الموضوع  
واعلم ان ههنا

وان حكم فيها

وقد قيد

ويمكن

باللاضرورة الذاتية وماعدا الدائمين باللاادوام الذاتي كما أمكن تقييد

٨٩ قوله وماعدا

٩٠ قوله او المنتشرة

تنبيه

ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامين باللاادوام الوصفي وماعدا الوقتية او المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة او غير المعينة وان لم يعتبروا جميعها (تلييه) الضرورة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو ان يكون ذات الموضوع وماهيته آية عن انفكاك النسبة بحيث لو فرض الانفكاك انقلب الى ماهية اخرى فسلم الفردية واجب لذات الاربعة والا انقلب الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما يلزم ان لا تكون موجودة في شيء من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى ماهيتهما قالو وجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الایجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله تعالى عالم او حتى باللاضرورة بخلاف السلب الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفردية عن الانسان مثلاً وجوباً ذاتياً اذ لا يكون فرساً باللاضرورة سواء وجد في الخارج او في الذهن او لم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوباً ذاتياً وتطابق على الضرورة بشرط المحول الواقع نحو زيد قائم باللاضرورة بشرط كونه قائماً بالفعل او ليس بقاعد باللاضرورة بشرط ان لا يكون قاعداً بالفعل اذ الممكن بعد تحققه بعلة الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلاً اختيارياً لا يجب ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فاللاضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع واللاضرورة الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات واللاضرورة الوصفية واللاضرورة الوقتية المعينة واللاضرورة الوقتية الغير المعينة واللاضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلاق الضرورة شامل للكل والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان سلب عن الطرفين المخالف لللاضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

٨٩ قوله نحو

٨٩ قوله بشرط ~~وكتبت على الضرورة~~

فان سلب

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعي ويسمى امكانا بحسب نفس الامر  
او الضرورة الذاتية فالامكان عامي او الضرورة الوصفية فالامكان  
حيني او الضرورة الوقية المعينة فالامكان وقعي او الضرورة في وقت ما  
فالامكان دواحي وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب  
الضرورة المأخوذة في مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامي  
امكانا خاصيا ومن الوقعي امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق  
الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة  
الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان البصر  
الخالى عن جميع الضرورات بخلاف البواق فان احد طرفيها قد يشتمل  
على ضرورة ما واصلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان  
على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقية عن الطرفين وان وجدت  
الضرورة بشرط المحمول في احدهما ويسمى امكانا خاصا (فصل)  
الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه  
لعلاقة معلومة توجيه كعلية المقدم للتالي في المتصلة او لنقيضه في المنفصلة  
او معلوليته لاحدهما او معلوليتها لعل واحد او بسلب ذلك الوجوب  
سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم ان يكون  
النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية نحو  
لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وليس اما  
ان يكون زوجا او متقسما بمتساويين وان حكم فيها باتفاق الاتصال  
او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميتا  
اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل واما ان يكون  
الانسان موجودا واما ان يكون العنقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا  
المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالي للمقدم في الصدق المحقق بالفعل او بسلب  
ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو  
ما يحكم فيه باتفاق صدق التالي تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق  
في نفسه او بسلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما في قولنا كلما كان  
الفرس كاتباً فالانسان ناطق ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

٨٤ قوله وهو

٨٤ قوله واصلها

فصل

٨٤ قوله كعلية

٨٤ قوله باتفاق

وان حكم

فالتصلة

ثم المنفصلة

قوله في الصدق

او في الصدق

او في الكذب

وقد يطلق

بالانفصال في الصدق والكذب معا او بسلب ذلك الانفصال سميت  
 منفصلة حقيقية كما سبق او في الصدق فقط او بسلبه سميت مانعة الجمع  
 نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او في الكذب فقط او بسلبه  
 سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا وقد  
 يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بخلاف  
 قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في الحلية المرددة المحمول  
 بل في مطلق التردد اذا التردد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون  
 بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحليات المرددة المحمول وفي التقسيمات  
 وغير المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن اخدها في الاغلب وقد  
 يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا نحو العدد  
 اما زائد او ناقص او مساو بخلاف المتصلات ثم الحكم في الشرطية مطلقا  
 ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان  
 كانت متمتعة في نفسها فكلية اما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلما  
 ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو دائما والبتة واما سالبة وسورها فيهما  
 نحو ليس البتة ودائما ليس او على بعضها المطلق الجزئية اما موجبة  
 وسورها فيهما نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون  
 او على بعضها المعين فشيخية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل  
 في السنة الآتية كان كذا والافهملة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولو بدون  
 تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجرى فيها المحصورات الاربع  
 وما في حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه  
 وفي الحليات باعتبار افراده وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة  
 فيما كان التالي مساويا للمقدم او اعم منه مطلقا ومن مانعة الجمع فيما كان  
 بينهما تباين كلي ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضهما تباين كلي والسالبة  
 الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبة الكلية  
 وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تباين كلي  
 ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين  
 تقيضهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد

قوله والكل وقد يكون

قوله كل من

قوله العدد اما ثم الحكم

اما موجبة

واما سالبة

او على بعضها

او على بعضها

والا فجزئية

تجبر فيها

وانما تصدق



التي كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان اما  
 حلتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كما ثبت انه كلما كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس  
 طالعة او منفصلتان نحو كما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا  
 او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون متقسما بمتساويين او لا يكون  
 او مختلفان فهذه ستة اقسام الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجهما  
 عن حدة القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا  
 كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان  
 بان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا  
 او بالعكس كمكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة للزومية  
 لا تصدق في الرابع بل مختصة بالثلاثة الاول كان مطلق الاتفاقية الموجبة  
 الكلية او الجزئية منها مختصة بالصادقين او بتال صادق ومطلق  
 الموجبة كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة  
 الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة للجمع مختصة بغير الصادقين ومن  
 مانعة لخلو بغير الكاذبتين وايضا طرفاها كطرفي المحصلة والمعدولة  
 اما موجبتان كما سبق او سالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن  
 النهار موجودا او مختلفتان نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا  
 ولا عبرة في ايجاب الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها ايضا بل  
 بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم يلزم سلب ايجاب  
 و سلب الزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي بتقديم اداة السلب  
 على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل  
 موجود (تنبيه) كل حكيم لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال  
 فينهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده  
 مع الاخر وان لم يجتمعا في الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء  
 فلا يصدق هناك السالبة الكلية من الزومية وان صدقت من الاتفاقية  
 وكل حكيم لا يلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس  
 بينهما لزوم كلي وان لم يفك احدهما عن الاخر ابدا كناطقية الانسان

وهما ايضا

٨٤ قوله لكن

٨٤ قوله لا تصدق

٨٤ قوله مختصة

٨٤ قوله بغير

وايضاً طرفاها

وقد اشير

٨٤ قوله بتقديم

٨٥ قوله هو وضع

٨٥ قوله فلا يصدق

وطرفا حكيم

وتأهية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية وما قال الكاشي من ان بين كل شيئين حتى التقيضين لزوما جزئيا ببرهان من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق التقيضان تحقق احدهما وكما تحقق التقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق احدهما تحقق التقيض الآخر فسفسطة لان الاصغر والا كبر ان قيدا بقيد وحده فسدت المقدمتان وان قيدا بقيد مع الآخر او في ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الآخر تحقق الآخر معه وهو غير المطلوب وكذا اذا لم يقيد بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد الثاني فهما مقيدان به معنى والابطال انعكاس الموجبة الكلية اللزومية الى الموجبة الجزئية اللزومية وينتضح (فصل في التناقض) وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكري والمحكوم به وقيودها الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات محهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اعم نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون فالمنافض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية والسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما بحسب الجهة فالمنافض للضرورة هو الممكنة العامة المخالف لها في الكيف وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشرطة العامة هو الحينية الممكنة والشرعية العامة هو الحينية المطلقة وللوقية المطلقة هو الممكنة الوقية والمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة \* واما نقائص المركبات فهو المفهوم

٨٥ قوله وكذا الكلام

٨٥ قوله كلما تحقق

٨٥ قوله فسفسطة

٨٥ قوله وهو غير

فصل في التناقض

ويشترط

وفي المحصورات

وبالحسب العجدة

٨٥ قوله هو السالبة الجزئية

٨٥ قوله هو الممكنة العامة

وبانقائص المركبات

المردد بين نقيض جزئها فقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً قولك اما بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحقي وأما بعض الكتاب متحرك الاصابع بالدوام الذاتي ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائص البسائط على ما سبق لكن التردد في نقائص المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى ان كل فرد لا يتخلو عن حكمي نقيضيهما على ان يكون حليمة كلية مرددة المحمول بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكليتين على ان يكون منفصلة مانعة الخلو كما في نقائص المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتاً لبعض الافراد دائماً مسلواً عن البعض الآخر دائماً كما في بعض الجسم حيوان بالفعل دائماً وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشيء من الجسم بحيوان دائماً واما كل جسم حيوان دائماً بخلاف تلك الحليمة المرددة المحمول اذ كل جسم لا يتخلو عن دوام الحيوانية او دوام اللا حيوانية فهي صادقة مع كذب الاصل وقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافقه في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والكم كما ان نقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من الزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شيء في الحقيقة رفعه وان اطلقوه مجازاً على ما يساوي النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام قيصاً للدوام الذاتي مع ان نقيضه الحقيقي رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتحصيلاً بحيث لا يصدقان معاً على شيء واحد ولا يرتفعان معاً عن موجود في طرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما قيصاً للآخر كما سبق في باب الكلينات واما النقيضان بالمعنى الاول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم (فصل في العكس المستوي) وهو تبديل احد جزئي القضية بالآخر مع بقاء الاصل وصدقه في جميع المواد وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الخاصة

٨٦  
قوله كافي٨٧  
قوله وهو كاذب٨٨  
قوله بخلاف

ونقيض كل نوع

كما ان نقيض الشرطية

جميع ذلك

وقد يطلق التناقض

فصل في العكس المستوي

٨٩  
قوله وقد يطلق

ولا اعتبار

فالموجبة

ولا عكس

قوله على مذهب

وانفكاك القضايا

وعدم انفكاكها

قوله كان ذلك

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز احسد جزئها  
 عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المقيد ليس  
 الا عكس الحليات والمتصلات الزروية فالموجبة كلية كانت او جزئية  
 لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول  
 او التالي اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد  
 مضيء ولا يصدق عكسهما الكلي بل الى موجبة جزئية فقط فمن  
 الدائميتين والعامتين تنعكسان الى حينية مطلقة فاذا قلت كل انسان  
 او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام  
 الذات او مادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان  
 بالفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين  
 والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين  
 على مذهب الشيخ في عقد الوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فمن  
 الدائميتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصتين  
 الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي في البعض وهذه  
 هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة  
 الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيها الى العرفية الخاصة  
 الموافقة لهما في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكسها عكسا  
 مستويا او عكس نقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم نقيض العكس  
 الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافي الاصل وعدم انعكاسها رأسا او الى  
 ما هو اخص من عكسها ثابت بالتخلف في بعض المواد \* فان قلت  
 فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا  
 كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما  
 مع الآخر يصدق عكسه الجزئي لكن ذلك التقدير من الاوضاع المتعة  
 الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن \* قلت لما كان تالي الاصل مقيدا بقيد مع  
 الآخر اوفى ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء  
 المقدم المحال لامن الاوضاع المتعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا  
 اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض

## فصل

٨٨ قوله وبالعكس

٨٩ قوله على التفصيل

وعند المتأخرين

١٤ قوله والشرطية

٨٨ قوله ولاعكس

الباب الرابع  
الدليل

قوله ولو في الادعاء

وتلك القضية

٨٩ قوله وقد تطلق

لازما للاصل فتنى انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص  
 منها ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم (فصل)  
 في عكس التقيض هو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه  
 وتقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف وحكم  
 الموجبات من الحليات والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس  
 المستوى وبالعكس فالوجه الكلية تنعكس الى نفسها فتقولك كل انسان  
 حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجة  
 الجزئية الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى عرفة عامة جزئية والسالبة  
 كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور  
 وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم  
 عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك  
 كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيان بانسان وحكم الموجبات  
 ههنا ايضا حكم السوالب في العكس المستوى لكن بدون العكس  
 فالوجهات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوالب  
 فكلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى  
 حينية لادائمة ومن الوقتين والوجوديتين الى مطلقة عامة  
 والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولاعكس  
 للبواقي من الحليات والشرطيات (الباب الرابع في صورة الادلة  
 والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من  
 التصديق به التصديق بقضية اخرى ولو في الادعاء ظاهرا سواء كان له  
 استلزام كلي لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة  
 او لم يكن وسواء اكتب منه اليقين كافي البراهين او الظن كافي الامارات  
 او غيرها كافي السفطة وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى  
 ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية  
 التي يتوقف محتها على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءا  
 منه كالغري والكبرى او خارجة عنه كالمقدمة الاجنبية او الغريبة  
 وكالحكم الضمني بايجاب الصغرى الشكل الاول وكلية كبراه ونحوها

وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها او يشار  
اليها بلفظ وحجة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورته اما صحة الصورة  
فبان تكون مستجمعة لشرايط تذكرها بعد واما صحة المادة فبان  
تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة  
الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح المادة الغير المرتبطة كزوجية  
الا ربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن ان تعلم بالعلم  
المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين الا من  
اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي  
تدور عليه دورا معيا كما في الاستدلال باخذ المتضامين على الآخر  
او علمت بعده كمادة الادلة المشتعلة على المصادرة بلا دور باطل  
او لم يعلم اصلا كمادة الادلة التي تدور عليه دورا باطلا اذ العلم  
الكاسب علة يجب تقدها على العلول المكتسب فالدليل اربعة اقسام  
قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم  
بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة عن الدليل غير  
لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة  
كقولنا الدرّة في الحقّة والحقّة في البيت فالدرّة في البيت بواسطة  
صدق ان ظرف ظرف في الظروف الخارجية وكما في الادلة  
المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كقولنا كل انسان جسم  
لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدعى بواسطة  
صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتعلة على  
الاكبر كما اذا سبق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومي كما تكذب  
في قياس المساواة في نحو اجتماع التقيضين في الذهن والذهن في  
الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغريبة هي مقدمة خارجة  
عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير  
موافقة لها في الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس التقيض  
نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه انما  
يستلزمه بواسطة عكس تقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم

٨٩  
قوله او يشار  
وصحة الدليل وقد تطوى

٨٩  
قوله في الاستدلال

٨٩  
قوله كمادة  
فالدليل

٨٩  
قوله في الظروف

٨٩  
قوله هي مقدمة وقسم

٨٩  
قوله وقسم

غير مستلزم كليا وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على ان حصول  
الظن بالشئ من الشئ لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في  
الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا  
القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتبع أكثر  
جزئياته كقولك كل حيوان غير التمساح يحرّك فكاه الاسفل عند المضغ  
لان الانسان كذلك والفرس وغيرها مما رأيناه من الحيوانات كذلك  
ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو اثبات حكم في شئ لوجوده  
في مثله بعلية الجامع بينهما كقولنا العالم كالكيت في التأليف والبيت  
حادث فالعالم حادث واثبتوا عليه الجامع اما بالدوران هو ترتب الشئ  
على ماله صلوح العلية وجودا وعندما ويسمى الشئ الاول دأرا  
والثاني مدارا كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه  
وجودا كما في البيت وعندما كافي الواجب تعالى واما بالترديد كأن يقال  
علة الحدوث اما التأليف او الامكان والثاني باطل لصفات الواجب  
تعالى فتبين الاول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان  
دون الامارة \* واعلم ان نتيجة الدليل تابعة لآخر مقدماته بالمعنى  
الاعم كيف وكما وعلمنا (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته  
والمراد من الاستلزام الذاتي ان لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية  
او غريبة وان كان بواسطة اخرى كالعكس المستوى في الاشكال  
الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها  
معا او صورة نقيضها يسمى قياسا انتشائيا واشتمل على صورتها  
مستقما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو  
حادث وعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا  
لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا والمقدمة التي ربما تصدر  
بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضحة في المستقيم ورافعة  
في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها  
فقط يسمى افتراضيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث  
فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدا اصغر والمحكوم به

ومنه القسم الاستقراء

ومنه التمثيل

واثبتوا

واعلم  
فصل

٩٠ قوله كيف وكما

٩٠ قوله يستلزم

فالقياس

٩١ قوله ربما

٩١ قوله والمقدمة

والمحكوم عليه



حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى  
والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حد اوسط لتوسطه  
بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواقي اوسطه بين العقل  
والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها الهيئة الحاصلة من اقتران الحد اوسط  
بالآخرين محلا او وضعاً يسمى شكلاً ومن اقتران الصغرى بالكبرى  
كفاً او كضرباً وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على  
ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائي  
مطلقاً لا يتركب من حليتين بل من حلية وشرطية او من شرطيتين وهو  
بجميع اقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة  
لزومية او عنادية وكون احدي مقدمتيه كلية باعتبار الازمان والايضاح  
ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والافتيح بدون كلية شيء منهما  
كقول المنجم اذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا  
يكون سلطان الاسلام غالباً لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه  
فيكون غالباً ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء  
عين المقدمة ينتج عين التالي دون العكس واستثناء تقيض التالي ينتج  
تقيض المقدمة دون العكس وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية  
وحلية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كلما لم يكن  
حادثاً لم يكن متغيراً ثبت انه كلما كان متغيراً كان حادثاً لكن ثبت  
الشرطية الواقعة مقدماً فثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة  
تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وان كانت منفصلة حقيقة فاستثناء  
عين اى الجزئين ينتج تقيض الآخر كما نعت الجمع نحو هذا الشيء  
اما حجر او شجر لكنه حجر فليس بشجر اولئك شجر فليس بحجر  
واستثناء تقيض ايهما ينتج عين الآخر كما نعت الخلو نحو هذا اما  
لا حجر ولا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً اولئك شجر فيكون لا حجر  
(فصل) الاقتراني ان تركب من حليتين صرفة يسمى اقترانياً  
حلياً كما تقدم والا فشرطياً سواء تركب من متصليتين نحو كلما كان  
العلم متغيراً كان ممكناً غير لازم لذات الواجب تعالى وكما كان

والجزء المتكرر

قوله ولذا والهيئة

قوله وان لم تشتملا

قوله القياس وهو

قوله كلية

قوله ان لم يتحد

فان كان

قوله لكن ثبت

فصل

قوله كان ممكناً غير لازم

ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من  
 منفصلين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او لا يكون والثاني  
 اما ان يكون ممكنا بالذات او ممتمعا بالذات ينتج ان الشيء اما ان  
 يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات او ممتمعا بالذات او من متصلة  
 وحلية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم  
 فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلة وحلية  
 نحو الموجود اما واجب بالذات او مالا يقتضي ذاته شيئا من الوجود  
 والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب  
 بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا  
 بالذات كان ذاته غير مقتض للوجود ومالا يقتضي ذاته الوجودا ممكنا  
 او ممتمعا ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن او ممتمعا  
 فالافتراضي الشرطي خمسة اقسام وكل من الافتراضي المحلي والشرطي  
 ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به او عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى  
 او لاحد طرفيها فهو افتراضي متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن  
 كذلك بل من متعلقات احدها فغير متعارف اما المحلي فكقولنا الدرة  
 في الصدف وكل صدف جسم فالدرة في الجسم واما الشرطي فكقولهم  
 كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط  
 الافلاك ينتج لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك  
 ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالمتعارف \* واعلم ان غير  
 المتعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله تيجتان احدهما  
 باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد  
 المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت  
 فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة  
 الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي اختلف فيه  
 المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس  
 غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقياس  
 مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له

قوله غير لازم

وكل من الافتراضي

قوله سواء لنفس

قوله ويتألف

لكذب المقدمة الاجنية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا  
 خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة  
 على اداة التشبيه لابلانسة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا التبيذ كالحمر  
 والحمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان التبيذ كالحرام وتمثيل  
 بالنسبة الى دعوى ان التبيذ حرام (قائدة) للقياس اطلاق آخر على غير  
 المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا يطريق النظر  
 والاكتساب كما في القياسات الخفية للبداهيات كاستاتي (فصل) القياس  
 الاقتراني المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به  
 في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو  
 الشكل الرابع او محكوما به فيها فهو الشكل الثاني او محكوما عليه فيها فهو  
 الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج  
 والبواق نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل  
 النظري بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدماته لينتظم قياس  
 معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع التقيضين واما العكس  
 فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدماته الى عكس الاخرى مستويا  
 او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما  
 ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم  
 ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل  
 من الاشكال الاربعة شروط \* اما الشكل الاول فشرط انتاجه كيفايحاجب  
 الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدهما  
 فضروريه النتائج للمحصولات الاربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف  
 النتائج \* الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد  
 تقدم مثاله من الحمل والشرطي \* الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة  
 كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاخيار ولا شيء من الصادر  
 بالاخيار بقديم ينتج انه لا شيء من المخلوق بقديم ونحو كلما كان  
 صادرا بالاخيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج  
 انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاخيار كان قديما \* الثالث من موجبتين

قوله لا يطريق

فصل

قوله محكوما به

والشكل الاول

قوله فشرط اما الشكل الاول

فضروريه

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمال الضرب الاول اذا جعل  
 الصغرى موجبة جزئية \* الرابع من المختلفتين في الكيف والكم والكبرى  
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمال الضرب الثاني اذا جعل الصغرى  
 موجبة جزئية \* واما الشكل الثاني فشرط انتاجه اختلاف مقدّمته  
 في الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدها ايضا فضرورية  
 الناتجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج  
 والصغرى \* الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف  
 ولا شيء من القديم بمؤلف فلا شيء من الجسم بقديم \* الثاني من كليتين  
 والصغرى سالبة نحو لا شيء من الجسم بسيط وكل قديم بسيط فلا شيء  
 من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبعكس المقدّمة السالبة  
 وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة في الثاني \* الثالث من المختلفتين  
 كيفا والصغرى موجبة جزئية كمال الضرب الاول ايضا \* الرابع  
 منهما والصغرى سالبة جزئية كمال الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية  
 بالخلف وبعكس الكبرى في الاول \* واما الشكل الثالث فشرط انتاجه  
 احباب الصغرى وكلية احدى مقدّمته للاختلاف بدون احدها  
 ايضا فضرورية الناتجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب  
 شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها \* الاول من موجبتين كليتين  
 نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج  
 موجبة جزئية لأكلية لجواز كون الاصغر فيه اعم من الكبرى \* الثاني  
 من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شيء من المؤلف  
 بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لأكلية لما تقدّم  
 \* الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية \* الرابع  
 من المختلفتين كيفا والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج  
 هذه الاربعة ثابت بالخلف وبعكس الصغرى \* الخامس من موجبتين  
 والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبعكس الكبرى مع  
 عكس الترتيب والنتيجة \* السادس من المختلفتين كيفا والكبرى  
 سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط \* واما الشكل الرابع

واما الشكل الثاني

فضرورية

واما الشكل الثالث

٥٠ قوله لجواز

٥١ قوله لما تقدم

واما الشكل الرابع

فرضية

٩٤  
قوله لما تقدم

فشرط انتاجه الحجاب مقدّمته مع كلية الصغرى او اختلافهما كيفامع  
كلية احديهما للاختلاف فرضوه الناتجة لامعدا الموجبة الكلية  
ثمانية \* الاول من موجتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جنم  
مؤلف فبعض الحادث جنم ينتج موجبة جزئية لأكلية لما تقدم  
\* الثاني من موجتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية \* الثالث من  
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس  
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يتعكس الى النتيجة \* الرابع  
من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى  
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول \* الخامس من المختلفتين كيفا وكا والكبرى  
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا \* السادس منهما  
والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل  
الثاني \* السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس  
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث \* الثامن منهما والصغرى سالبة كلية  
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يتعكس  
الى النتيجة ويمكن بيان الحجة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروبه  
الناجمة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين  
لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا (فصل)  
في المختلطات الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية  
الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما  
فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفيتان  
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت  
احديهما فهي في الشكل الاول كالصغرى وفي الشكل الثالث كعكس  
الصغرى محذوفاعنهما قيدا للادوام واللاضرورة والضرورة المحصورة  
بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى قيد الادوام  
والا فيضم اليه لادوام الكبرى فالجموع جهة نتيجتهما فتنتج المؤلف  
من المشروطتين مشروطة في الشكل الاول وحينية مطلقة في الشكل  
الثالث ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الاول وحينية

فصل

٩٤

قوله محذوفا

٩٤

قوله ان لم يوجد

مطلقة في الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة  
الخاصة وجودية لادائمة فيهما \* واعلم ان الباقي بعد حذف الضرور  
المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي ومن الضرورة الوصف  
دوام وصفي ومن الضرورة الوقية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشر  
اطلاق منتشر والباقي بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتية  
جهة البسيطة المقيدة بهما \* الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الج  
امر ان كل منهما احد الامرين الاول صدق الدوام الذاتي على  
صغراء بان تكون ضرورية او دائمة مطلقتين او كون كبراء من القضا  
الست المتعكسة السوالب وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان الثاني ان  
لا يستعمل الممكنة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احد  
المشروطتين العامة والخاصة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق  
الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفة. عن  
قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوص  
بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفي  
او وقية او منتشرة \* الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة  
احدها فعلية المقدمات وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكس  
وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث والعرفي العا  
على كبراء ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكس  
 وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبرا  
مما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهي في الضريين الاولين  
كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صغرائها او كان  
القياس من الست المتعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب  
الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه  
والا فكعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق  
الدوام الذاتي على كبرائهما والا فكعكس الصغرى محذوفة عن  
اللاادوام وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل  
بعد عكس الصغرى وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

٩٤ قوله سواء

فصل

عكس الكبرى وفي الثامن كمكس نتيجة الشكل الاول الجاصل بعد عكس  
الترتيب كما عرفت (فصل) في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت انها  
خمس اقسام القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلثة انواع  
لان الحدة الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من كل منهما اى مقدماً بكماله  
او تالياً بكماله في كل منهما واما ان يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بان يكون  
محكوماً عليه او به في المقدم او التالى واما ان يكون جزءاً تاماً من احديهما  
وناقصاً من الاخرى بان يكون احد طرفى احديهما شرطية متصلة  
او منفصلة النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة  
متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد  
ضروبه الا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة  
كل ضرب لا خمس مقدّمته في الكيف والكم والجهة من اللزوم  
ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين  
او المختلفتين وفي خصوص الاتفاق وعمومه الا في صورتين احديهما  
ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثانى واثنيتهما ان يكون  
الاتفاقية العامة صغرى المتبع للسلب من ضروب الشكل الرابع فان  
النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط  
لاننتاجه كلية اللزومية مطلقاً فان ماله الى القياس الاستثنائى  
المشروط بهما كما يأتى فان كان من الضروب الناتجة للسلب فيشترط  
معها ان يكون الموجبة من المقدّمين لزومية وان يكون الاوسط تالياً  
في اللزومية وان كان من الضروب الناتجة للإيجاب فيشترط معها  
امران احدهما ان يكون الاوسط مقدماً في اللزومية واثنيهما احد  
الامرئين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت صغرى  
الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف من الاتفاقيتين  
او المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة  
فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون قياساً والجواب عنه بان المعتمد  
في القياسية هو الاستلزام الذاتى لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور  
ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلاً عن القياس

قوله فان كان

قوله وقعت

والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزومتين الا المؤلف من  
 الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف  
 من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما  
 حقق في موضعه واما ما اورده الشيخ من الشك على المؤلف من  
 اللزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا  
 وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فدفوع بمثل ما قد منا  
 من ان الاوسط مفيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما  
 اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة  
 الزاما لانها صادقة تحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على  
 اللزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجة  
 على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج من كون  
 الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنان  
 لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع  
 معها النوع الثاني يتعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء  
 الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد تلك الاشكال  
 اما بين مقدمي المقدمتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالي  
 الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدما متصلة مؤلفة  
 من الطرفين الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التاليف بين المتشاركين  
 وتاليها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة  
 التاليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة  
 كوضعهما في القياس من كونهما مقدما او تاليا كقولنا كلما كان كل  
 انسان حيوانا كان كل رومي جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان  
 بعض الموجود حادئا ينتج انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل  
 انسان حيوانا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي  
 متغيرا كان بعض الموجود حادئا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشكال  
 الشكل المتعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية  
 والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالي



من المقدّمتين موجبة فالمشاركة بين التاليتين مشروطة بالمحاج  
المقدّمتين وبين المقدّم والتالى بالمحاج احديهما وبين المقدّمتين غير  
مشروطة بالمحاج شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة  
بامر ين احدهما كلية احدى المتصلتين وثانيهما بعد رعاية القوى  
الاتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه او بالكلية المفروضة مع  
نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضتين منتجاً لمقدّم تلك المتصلة  
الكلية ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع احد  
المتشاركين منتجة للمشاركة الآخر اذا اتفقت المتصلتان فى الكيف  
ومع احاط طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة اذا اختلفا ومن  
الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين  
الاولين الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت  
المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه او بكلية مع  
نتيجة التأليف او عكسها الكلية منتجاً لمقدّم الكبرى كفى المثال  
المذكور اذا فرض مقدّم الكبرى عملية جزئية (فوائد نافعة) فيما  
قبل وبعد منها ان جزئية مقدّم المتصلة الكلية موجبة كانت او سالبة  
فى قوة كلية فتى صدقت ومقدّمها جزئى صدقت ومقدّمها كلية  
ومنها ان كلية مقدّم المتصلة الجزئية الموجبة او السالبة فى قوة جزئية  
ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية او الجزئية فى قوة كلية ومنها ان  
كلية تالى الموجبة الكلية او الجزئية فى قوة جزئية (النوع الثالث)  
له ثمانية اصناف لان الشرطية التى هى احد جزئى احدى المتصلتين  
اما متصلة او منفصلة بمقدّم الصغرى او الكبرى او تالى احديهما  
وينعقد بين المتشاركين فى كل صنف الاشكال الاربعة بضر وبها والنتيجة  
فى الكل متصلة احاط طرفيها متصلة او منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكناً  
فكلما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكما امكن التمانع يلزم امكان  
اجتماع التقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكناً فكلما تعدد الاله يلزم امكان  
اجتماع التقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من العملية والمتصلة فى  
شرائط الابتاج وعدد الضروب فى كل صنف وستعرفها (القسم الثانى)

فوائد نافعة

قوله اذا فرض

ما يتركب من منفصلتين وله ايضا ثلاثة انواع النوع الاول ما يكون  
اشراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه  
مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مانعة الجمع او مع مانعة الخلو  
او مانعتي الجمع او مانعتي الخلو او مانعة الجمع مع مانعة الخلو ولا يتميز  
الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع  
فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدي المقدمتين وكلية احديهما  
ومنافاة السالبة للموجة المستعلمتين فيه بان لا يصدق نوع تلك  
النسالة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع  
المنفصلة مع موجبه لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع  
او الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها واما النتائج  
فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين  
موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة  
كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم  
قدما والبة اما ان يكون العالم قدما او حادثا ينتج انه كلما كان الواجب  
تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة  
اما ان يكون فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني  
والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدمة منها من غير الحقيقية  
في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة الجمع في السادس  
وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما  
مؤلفة من الطرفين في الخامس ومن نقيضي الطرفين في الرابع  
والمؤلف من موجبتين احديهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع  
في الرابع والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة الجمع وكالخامس  
فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية  
مانعة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج  
في الاول احدي متصلتين سالبتين جزئيتين لاعلى التعيين مقدم  
احديهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى  
بالعكس وفي البواقي احديهما على التعيين مقدمة منها من مانعة الجمع

في الثاني ومن الحقيقة في الثالث ومن السالبة في الرابع ومن  
 الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراكهما في جزء ناقص  
 من كل منهما وهو المطبوع ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة  
 بضروبها وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان قصاعدا اما من نوع  
 او من انواع ويشترط في انتاجه امور اربعة ايجاب المقدماتين وكلية  
 احديهما وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتغال الشكل  
 المنعقد الواحد او المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة  
 مانعة الخلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير  
 المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليفات وله اصناف خمسة  
 لا مزيد عليها الاول ما يشارك جزء واحد من احديهما جزءاً واحداً  
 من الاخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلثة الطرفين  
 الغير المتشاركين ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيراً  
 اولاً متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او بعض الممكن قديماً ينتج  
 انه اما يكون كل جسم حادثاً او لا متغيراً وبعض الممكن قديماً الثاني  
 ما يشارك جزء من احديهما جزئين من الاخرى ينتج منفصلة ذات  
 اجزاء ثلثة الطرف الغير المشارك ونتيجتي التأليفين كقولنا اما ان يكون  
 كل جسم لا متغيراً او متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او كل متغير  
 قديماً ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيراً او حادثاً او قديماً الثالث  
 ما يشارك جزء من احديهما جزءاً من الاخرى والجزء الآخر من الاولى  
 جزءاً آخر من الثانية انتج باعتبار المتشاركين منفصلتين كل منهما  
 ذات اجزاء ثلثة كما انتج الاول الرابع ما يشارك كل جزء من احديهما  
 كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات  
 الاربعة الخامسة ما يشارك جزء من احديهما كل جزء من الاخرى والجزء  
 الآخر من الاولى احد جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما  
 ذات اجزاء ثلثة كما انتج الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما  
 في جزء تام من احديهما وناقص من الاخرى بان يكون احدهما طرفي  
 احديهما شرطية متصلة او منفصلة ويشترط انتاجه باشتغال المتشاركين

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة ويكون المتصلة الشرطية  
الجزء موجبة مألعة الحلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مانعة  
الحلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك  
الشرطية والمتصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة  
فحكمتها مع المتصلة البسيطة كحكم القياس المركب من المنفصلتين  
المشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سقت  
فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل احد جزئي النتيجة كقولنا اما  
ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لا يكون العدد كذا واما ان يكون  
العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج اما انه كلما كان العدد زوجا  
كان منقسما وبالعكس واما ان لا يكون العدد كذا وان كانت متصلة  
فحكمتها معها كحكم القياس المركب من المتصلة والمتصلة وسيجيء  
فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار  
موجودا او الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا  
واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمتصلة  
ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية الا في جزء تام من الحلية وناقص  
من الشرطية وينتقد الاشكال الاربعة بضر وبها بين المتشاركين وله انواع  
اربعة لان المشاركة للحلية اما تالى المتصلة والحلية كبرى وهو المطبوع  
او صغرى واما مقدم المتصلة والحلية كبرى او صغرى والنتيجة في الكل متصلة  
تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدمهما مقدم  
المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحلية الكبرى  
في الاول وبالعكس في الثاني كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل  
متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادنا وشرط اتناهما ان يكون  
تأليف هذه الحلية مع ذلك التالى منتجاولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت  
المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجاولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة  
ان كانت سالبة والنوعان الاخران ينتجان متصلة مقدمهما نتيجة التأليف  
بين المقدم الصغرى والحلية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها

٥٥ قوله ينتج

٥٥ قوله منتج

تألي المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك  
 حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا ولا يشترط فيهما اشتغال  
 المتشاركين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل او  
 بالقوة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة  
 او سالبة كلية او جزئية والافيشترط امران احدهما كلية المتصلة وثانيهما  
 كون الحلية مع نتيجة التأليف او مع كلية عكسها المفروضتين منتجا  
 لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل  
 رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان  
 كل رومى حساسا ( القسم الرابع ) ما يتركب من الحلية والمنفصلة سواء  
 كانت الحلية كبرى او صغرى وهو على نوعين \* النوع الاول ما ينتج  
 حلية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة  
 وحليات بعدد اجزاء الانفصال كل حلية منها مشاركة لجزء آخر  
 من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحليات اقيسة  
 متغايرة في الاوسط متحدة في النتيجة التي هي تلك الحلية اما من شكل  
 او من اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة فيه موجبة  
 كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتغال جميع تلك الاشكال على شرائط  
 الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات  
 وكلية الحليات الكبرى وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهر  
 او عرضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث  
 ( تنبيه ) القياس المقسم وامثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة  
 مفصولة النتائج كما سيأتي بناء على ان المنفصلة مع كل حلية قياس  
 بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك كما  
 يأتي \* النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة او متعددة وهو القياس  
 الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحلية واحدة وحليات متعددة مشاركة  
 لجزء من اجزائها او لاجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء او اقل منها او اكثر  
 بان يشارك حليتان او اكثر لجزء واحد وله ثلثة اصناف لان المنفصلة  
 فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقية وينعقد الاشكال الاربعة

٩٦  
قوله بناء

٩٧  
قوله ينتج كلما

٩٨  
قوله متحدة

نتيجة

٩٦ قوله منتجة

بضر وبها في الكل \* فالصنف الأول يشترط انتاجه بكون المشاركة  
منتجة مشتملة على شرائط الانتاج حينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة  
الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة  
ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد  
كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا وكل منقسم زوج  
ينتج اما ان يكون هذا زوجا او فردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما  
متعددة ان كانت المشاركة متعددة بان يشارك حلية واحدة لجزئين فصاعدا  
او حليتين متعددة لجزء واحد او متعدد حينئذ هو باعتبار كل مشاركة  
قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا  
قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات  
ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فمؤلفة منها ومن ذلك الجزء سواء  
كان عدد الحليتين مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر او اقل منها كقولنا  
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة  
قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او هذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون  
هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون  
بعض الزوج كما او بعض الفرد كما او اكثر منها ليكن حينئذ ينتج باعتبار  
التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون  
هذا العدد منقسما او لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد  
وكل لا منقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج او فرد  
وقولنا هذا اما زوج او كم وقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وكم وربما  
يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ يتحد  
المتحدتان جزأ واحدة من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة او الجزء الغير  
المشارك جزأ آخر منها \* والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة  
منتجة لكن ان كانت منتجة ففيها كانت المشاركة واحدة انتج سالبة  
جزئية متصلة مقدما منها نتيجة التأليف وتالياها الجزء الغير المشارك كقولنا  
اما ان يكون هذا الجسم حجرا او شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون  
اذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة انتج متصلات

٩٦ قوله والافؤلفة

٩٦ قوله ينتج

٩٧ قوله انتج

متعددة كذلك كالذا يد لنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم  
متحيز ينتج. قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم  
شجرا وقد لا يكون اذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا  
ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة  
من نتائج التاليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحجر  
متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف في بعض المواد وان لم تكن  
منتجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التاليف المفروضة مع الحملة منتجة  
للجزء المشارك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة  
من نتيجة التاليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة  
واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهره ايجردا وكل  
جسم متحيز ينتج اما ان يكون هذا الشيء جسما او جوهره ايجردا او متعددة  
ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج  
تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج  
منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التاليفات  
سواء كانت الحملة واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا  
او الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا  
اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون  
الاله الواحد موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون  
الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة كقولنا اما ان يكون الاله  
الواحد قديما او المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود  
جميع ما ذكر في الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة  
فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستتاج  
الجزء المشارك من نتيجة التاليف مع الحملة وحكم مانعة الجمع السالبة  
حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن  
النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة فالضابط في نتيجة الصنفين انها  
منفصلة تابعة للمنفصلة في الكم والكيف والجنس اعني المنفصلة  
والنوع اعني مانعة الخلو ومانعة الجمع اذا كانت المشاركة منتجة فيما

٩٧  
قوله للتخلف

٩٧  
قوله كقولك

٩٧  
قوله وكل

٩٧  
قوله وباعتبار  
قوله او متعددة

كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت \* والصنف الثالث ان كانت  
المنفصلة فيه موجبة ينتج ما اتجه الصنفان الاولان بشرطيهما فيما كانت  
المنفصلة فيهما موجبة والا فلا ينتج القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة  
والمتصلة وله ايضا ثلاثة انواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزأاً تاماً  
من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة  
اصناف لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالاولوسط امام مقدّمها  
او تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدّمتين وايحجاب احدهما وبعد ذلك  
فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا اما موجبة  
فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدّم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة  
الخلو او تاليها ان كانت مانعة الجمع او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما  
منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثاً  
كان موجوده فاعلا مختاراً واما ان يكون موجوده فاعلا مختاراً او فاعلاً  
موجباً ينتج اما ان يكون العالم حادثاً او يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع  
وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اما كلية المتصلة او كون  
الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو او مقدّمها ان كانت مانعة  
الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية  
ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمنفصلة  
في الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل  
موجود ودائماً اما ان يكون الليل موجوداً او الارض مضيئة ينتج ليس  
البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة وان كانت المتصلة  
جزئية اتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كواكيفا وان كانت غير  
مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية نتج  
سالبة جزئية مانعة الخلو (نتيجه) اشترط انتاج الموجبتين بكون  
الاوسط مقدّم المتصلة في مانعة الخلو او تاليها في مانعة الجمع اذا التزم  
موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج  
بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر  
وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الخلو ومن عين الاصغر وتقيض  
الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقة فان كانت

٩٨ قوله بدون ذلك



موجبة انتج نتيجة الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المتفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة او سالبة والمتصلة اما صغرى او كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدّمها أو تأليها وينعقد الاشكال الاربعة بضر وبها في كل منها والكل ينتج نتيجتين احديهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المتفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما ان يكون كل حادث ممكنا او يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيرا فدائما اما ان يكون العالم ممكنا او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى بحكم القياس المركب من المحلية والمتصلة في الشرائط والتسائج بناء على ان المتفصلة فيه بمنزلة المحلية وباعتبار النتيجة الثانية بحكم القياس المركب من المحلية والمتفصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة المحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءا تاما من احديهما وناقصا من الاخرى فان كان جزءا تاما من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من المحلية والمتفصلة ويكون المتصلة مكان المحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين وان كان جزءا من المتفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من المحلية والمتصلة والمتفصلة مكان المحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركيتين (فصل) القياس مطلقا نألف من مقدمتين فقد يسمى قياسا بسيطا كما كثرت الامثلة المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من اكثر منهما فقياسا مركبا وهو اما مركب من اقترانين فصاعدا او من استثنائين فصاعدا

فصله

٤٨

قوله او من استثنائين

٩١ قوله كقولنا هذا

والمؤلف من الاقتراضي

٩٨ قوله والا لصدق

وان لم يخالق من الاقتراضي

(باب الغامض)

او من الاقتراضي والاستثنائي وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج  
ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فضمت الى مقدمة اخرى  
ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا  
الشيخ جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا  
حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما موصول  
النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجته كقولنا لان هذا الشيخ انسان  
وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم  
وامثاله كما اشرنا والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراضي  
والاستثنائي ان تألف من الاقتراضي والاستثنائي الغير المستقيم يسمى  
عندهم قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث  
بدون صدق نتيجته والا لصدق تقيض النتيجة مع صدق كل  
من المقدمة متين منتظما مع احديهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لما ينافي  
المقدمة الاخرى وكما صدق التقيض كذلك يلزم صدق المقدمة  
الاخرى وكذبها معا هذا خلف اي باطل وان تألف من الاقتراضي  
والاستثنائي المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسموه باسم  
كقولنا كلما كان الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمته  
منتظما بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج  
لنتيجته وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق  
الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) في مواد  
الدلة اعلم اول ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع او الال وقوع  
ان تساويا عند العقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما  
يسمى شكا وان ترجح احدهما بنوع من الازعان والقبول يسمى  
العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث انقطع  
احتمال الطرف الآخر بالكلية وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك  
ومطابقا للواقع يسمى يقينا او غير مطابق فيسمى جهلا مركبا  
او غير ثابت فيسمى تقليدا او غير جازم فيسمى ظنا والعلم المتعلق بتقيض  
المظنون يسمى وهما وبتقيض المحزوم الذي هو ماعدا المظنون تخيلا

٩٩  
قوله فالقضية

واليقينية

اما البديهييات

٩٩  
قوله بمجرد

وثانية المشاهدات

٩٩  
قوله اوكل نار

والثالثة قضايافيا سائرها

ارابعة المتواترات

وخامسة المحجرات

سادسة الحسيات

٩٩  
قوله بواسطة

قوله ملكة الانتقال

٩٩  
قوله بواسطة

فقد ظهر أن الشك والوهم والتخيل تصورات لا تصديقات فالقضية  
اما يقينية او تقليدية او مظونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية  
اما بديهية او نظرية تكتسب منها \* اما البديهييات فست \* الاولى  
الاوليات وهي التي يحكم بها كل عقل سليم قطعيا اي جازما ثابتا  
بمجرد تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين  
او ارتقاعهما وبأن الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء  
\* الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا بواسطة  
مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار اوكل  
نار حارة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة  
كالحكم بان لنا جوعا او عطشا او غضا وتسمى وجدانيات وهي  
لا تكون يقينية لمن لم يجدها في وجدانه \* الثالثة قضايافيا سائرها  
وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا بواسطة القياس  
الحقّي اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لانقسامها  
بمتساويين \* الرابعة المتواترات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا  
بواسطة قياس حقّي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار  
المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده تواطؤهم على الكذب تحكم من  
لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم  
لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس \* الخامسة  
المحجرات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا بواسطة قياس حقّي حاصل  
دفعة عند تكرّر مشاهدة ترتيب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب  
السقمونيا يسهل الصفراء وهي لا تكون يقينية عند غير المحجرب الا  
بطريق التواتر \* السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل قطعيا  
بواسطة القياس الحقّي الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال  
الدفعي من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب النطرة  
الاصلية كما في صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما  
بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور  
القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الحقّي الحاصل دفعة عند تكرّر

مشاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده  
وهي ايضا لا تكون يقينية لغير المتحدثين الا بواسطة الاستدلال بذلك  
القياس الخلقى او غيره. وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت  
بدئية بالنسبة الى المتحدثين \* واما النظريات فهي القضايا التي يحكم  
بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجيا واما  
التقليدية فهي القضية التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير  
والسمع منه الغير البالغ حد التواتر حكم من في شاهر الجبل جزما  
بوجود الواجب تعالى بالاستدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من  
شخص او شخصين وهذه القضية بدئية عند المقلد زعما لانظرية  
يستدل عليها بنجر الغير للتناهي بين التقليد والاستدلال عليه ولان  
الاستدلال بنجر الآحاد لا يفيد الحزم اصلا \* واما الظنيات فهي القضايا  
المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز  
تقصيها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات  
واما الجهلية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب  
بالوهم قطعا ما يزعم البداة او بواسطة الدليل الفاسد مادة او صورة  
يزعم البرهان حكم الحكماء بقديم العالم فبعضها بدئية زعما وبعضها  
نظرية فالجهليات لا تكون الا كاذبة كما ان اليقنيات لا تكون الا صادقة  
واما التقليديات والظنيات فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم  
القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة اقسام \* منها اليقنيات  
بدئية كانت او نظرية كما سبق \* ومنها المشهورات عند جميع الناس  
كالحكم بان الظلم قبيح او عند طائفة كالحكم بطلان مطلق التسلسل  
ولو غير مرتبة الاجزاء او غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين واما  
الحكماء وقد شرطوا في بطلانه الترتيب والاجتماع \* ومنها المسلمات  
بين المستدل وخصمه او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم  
الاصول \* ومنها المقبولات المأخوذة عن محسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة  
عن الانبياء عليهم الصلوات والعلماء \* ومنها المظنونات كما تقدم \* ومنها  
الخيالات وهي التي تخيل بها لياتر نفس السامع قبضا او بسطا مع

واما النظريات

واما التقليدية

٥٠٠ قوله للتناهي  
واما الظنيات

واما الجهلية

٥٠٠ قوله العقل

ثم القضايا

ومنها المشهورات

٥٠٠ قوله كالحكم

ومنها المسلمات

ومنها المقبولات

ومنها المظنونات

ومنها الخيالات

الجزم بكذبها كالحكم بان الحر يا قوته سيالة والغسل مرة مهوارة  
 \* ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعا في غير  
 المحسوسات قياسا على المحسوسات تحكم البعض بان كل موجود فله  
 مكان وجهة قياسا على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على  
 المحسوس اعم بما بالذات او بالواسطة فالموهومات هي الجهليات وهذه  
 الاقسام السبعة متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد  
 او المظنون او المجهول مشهورا او مسلما او مقبولا وقد يكون الموهوم  
 بل المتيقن عند طائفة مخيلا عند اخرى الا ان المقدمة قد تؤخذ  
 في الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة او مسلمة  
 او مقبولة الى غير ذلك (فصل في الصناعات الخمس) الدليل قياسا كان او  
 غيره ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى  
 برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض  
 منه تحصيل اليقين الذي هو اكمل المعارف والا فان كان بعض مقدماته  
 من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلا كقولك  
 هذا القبل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع  
 العاقل عن ادراك البرهان وماللاقناع يسمى دليلا اقناعيا او من  
 المقبولات او المظنونات من حيث انها كذلك فيسمى خطابة كقولك  
 هذا الرجل الطواف ينبغي ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي  
 ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتفريقهم عما  
 يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل الثقلي والامارة قسم  
 منها \* او من الخيالات من حيث انها تخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر  
 \* لو لم يكن نية الجوزاء خدمته \* لما رأيت عليه عقد متطق \* او من  
 الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرسفة  
 الضالة الواجب تعالى له مكان وفي جهة لانه موجود وكل موجود له  
 مكان وجهة فالدليل الفاسد مادة او صورة على اطلاقه سفسطة واعظم  
 منافع معرفتها التوقي عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة  
 والغرض منها تغليب الخصم واسكاته ومن يستعملها في مقابلة الحكم

ومنها المحرمات

قوله اعم مما  
 قوله وهذه

### فصل الدليل

قوله ان كان جميع

ولا فان كان

ومن المقبولات

قوله ترغيب

ومن الخيالات

او من الموهومات

قوله من حيث

ومن يستعملها

سوفسطائي وفي مقابلة الجدلي مشاغبي واما الغرض من السفطة  
في غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) اقوى العلوم الجازم  
الثابت ثم الثابت واضعها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله وما دونه  
في القوة ولا يفيد ما فوقه. (فصل) الدليل ان كان الجزء المتوسط بين  
العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمي كالاستدلال  
بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا او في الذهن  
فقط بان يكون علمه علة لعلمها فقط فاني سواء كان معلوما مساويا  
لها في الخارج كالاستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على  
النار نهارا او كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداق  
وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترايا او استثنائيا او غيرها  
وايضا الدليل ان توقف على حكاية كلام الغير فقلتي والا فعلى  
(خاتمة) اسامي العلوم كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق  
على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على  
الملكة الحاصلة من تكرار تلك الادراكات فحقيقة العلم بالمعنيين  
الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة  
التي تضبطها جهة وحدة ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق  
وعرضية هي الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن  
عوارض الذاتية اللاحقة له لذاته او لمساويه بان يحمل هو او عرضه  
الذاتي او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتي  
او نوعه وهو في بعض العلوم امر واحد كالكلية في الصرف وفي البعض  
الاخر امور متعددة متناسبة في امر يعتد به عند اهل ذلك الفن كالمعلومات  
التصورية والتصدقية المتشاركة في الايصال في المنطق فمسائل كل فن  
حليات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن ان كانت  
نظرية فيؤول بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب  
والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات  
وقد جعل المبادئ جزءا من العلم تسامحا وهي اما تصورية هي تعريفات  
الموضوعات واجزائها وجزئياتها وتعريفات المحمولات التي هي

١٠٩ قوله وكل منها

١٠٩ قوله ان كان فصل

١٠٩ قوله كالاستدلال  
او في الذهن

١٠٤ قوله بان يكون

١٠٤ قوله معلوما مساويا

وايضاً

١٠٤ قوله ان توقف

ضائحة

وموضوع كل علم

١٠٤ قوله فمسائل

١٠٤ قوله ان كانت

وقد جعل

١٠٤ قوله تعريفات الموضوعات

العوارض الذاتية حدودا كانت أو رسوما واما تصديقية هي الحكم  
بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها  
وتلك القضايا اما بدئية بذاتها وتسمى علوما متعارفة أو نظرية يدعن  
بها المتعلم ويقلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعة أو بالشك  
والانكار الى ان تبين في محلها وتسمى مصادرات ولا يجب ان تكون  
تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر  
وان لا يكون من مسائل علم مدون اصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول  
الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها  
ضروريات غير مختص بالعلوم الحكمية  
كما وهم ولكن هذا آخر الكلام

محمد العزيز

العلام

٢



وتلك القضايا

قوله "نظرية يدعن"